موظفو الجوامع في مدينة الجزائر أواخر الفترة العثمانية
" من خلال سجلات البايلك "

The Employees Of Mosques In Algiers In The Late Ottoman Period"Through The Beylik Records"

Les Employes Des Mosquees D'alger A La Fin De La Periode Ottomane" A Travers Les Registres De Beylik "

محمد ميلودي[1*] ، جميلة معاشي[2]

[1] مخبر: تاريخ، تراث ومجتمع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري.

[2] مخبر: تاريخ، تراث ومجتمع، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري.

تاريخ الإرسال: 2017/12/11 **تاريخ القبول:** 2018/12/14 **تاريخ النشر:** 2019/06/22

ملخص:

تناولت الدراسة إحدى أهم فئات مجتمع مدينة الجزائر أواخر الفترة العثمانية وهي فئة موظفي الجوامع، حيث سلطت الضوء على الكيفية التي كان يعين بها هؤلاء في وظائفهم، وكيف امتدت سلطة الإيالة إلى تعيين كامل موظفي الجوامع بعد ما كان منح إجازات أئمة صلوات الجمعة من صلاحيات الباب العالي. وصنف البحث موظفي الجوامع حسب أدوارهم، كما تناول أصولهم الاجتماعية المتنوعة.

كانت الأجور تدفع من الأوقاف تحت شهادة القاضي المالكي أو تحت نظر أحد ممثلي السلطة، ولكل موظف أجر محدد يتقاضاه حسب وظيفته نهاية كل شهر، ولكن تلك الأجور في عمومها كانت متدنية وهو ما دفع بعض الموظفين إلى مزاولة نشاطات أخرى إلى جانب وظائفهم.

الكلمات المفتاحية: الجزائر ؛ الفترة العثمانية ؛ الموظفون ؛ الجوامع ؛الأئمة.

Abstract: The study dealt with one of the most important categories of Algiers' community in the late Ottoman rule period, which is the category of mosques' employees. It shed light on the process in which they were appointed, and how the authorities of the Pachalik had extended to appoint the entire employees of mosques, after it was the authority of the sublime porte to award permits to the Friday prayers imams. In addition, this study categorized the mosques' employees according to their roles, as well as it mentions their various social origins.

The salaries were given by Awqaf under the testimony of a Maliki judge or under the consideration of a represent from the authority, in which each employee got a specific wage according to his job at the end of every month. However, these salaries were generally low, which made some employees trying other activities beside their first jobs.

Keywords: Algeria; Ottoman period; Employees; Mosques; Imams.

Résumé : Cet article étudie les employés des mosquées d'Alger, à la fin de la période ottomane. Il met l'accent sur les modalités de nomination et comment les pouvoirs de la Régence s'étaient étendus jusqu'à nommer presque tous les employés des mosquées au lieu de la Sublime Porte qui attribuait, jusque là, des attestations aux imams des prières du vendredi. L'étude classifie ces employés des mosquées selon leurs rôles, elle relève la diversité de leurs origines sociales.

Les salaires des employés sont pris en charge par l'usufruit des Awqaf et distribués sous le témoignage d'un juge malikite ou sous le contrôle d'un représentant du Pacha. A la fin de chaque mois, chaque employé percevait un salaire spécifique à sa tâche et à son rang. Cependant, ces salaires modestes obligeaient beaucoup d'employés des mosquées de faire des activités annexes, complémentaires.

Mots clés : L'Algérie; Période ottomane ; Employés; Mosquées ; Imams.

*المؤلف المراسل: miloudimiloudi07@gmail.com

مقدمة:

شهدت الفترة العثمانية بالجزائر تسابقا في تشييد المؤسسات والمراكز الدينية، خاصة من قبل الموظفين السامين في الإيالة، وذلك لأسباب سياسية واجتماعية وروحية، فكثرت المساجد والجوامع التي حملت أسماء القادة السياسيين والعسكريين بمدينة الجزائر(سعد الله، 1998، ص 245)، وكما تنافس هؤلاء على تشييد المؤسسات الدينية، حرصوا على تخصيص أوقاف لها، وقد زاد الإقبال على الوقف[1] مع بداية منتصف القرن 12هـ/ 18م، كمحاولة للتهرب من مصادرة السلطة المركزية للممتلكات الخاصة التي مست الحكام والمحكومين على حد سواء(بوغدادة، 2008، ص48).

ونتيجة لتزايد عدد الجوامع والمساجد بمدينة الجزائر في هذه الفترة ،كانت هذه المدينة محط أنظار العديد من الأجانب الذين زاروا البلاد خلال العهد العثماني، فالأسير الاسباني ديقو دو هايدو DIEGO DE HAEDOذكر في القرن (10هـ/ 16م) أن مدينة الجزائر كانت تضم حوالي مائة مسجد صغير وكبير، أي مسجد وجامع،عين بها العديد من الموظفين لإدارتها وإقامة الصلوات فيها، (DE HAEDO, s.d, P193) ونفس الاهتمام أبداه لوجي دي تاسي(TASSY, 1725, P 164DE)في كتابه المعنون بـ "Histoire du Royaume d'Alger"وروزي ROZET (1833, P47) وغيرهم من الكتاب الأوروبيين الذين أعجبوا بتلك المؤسسات الدينية، لكن أغلب من أشاروا إلى هذه المنشآت الدينية اهتموا بجانبها العمراني أكثر من اهتمامهم بكيفية تسييرها.

وإذا كانت المعطيات عن الجانب العمراني للجوامع بمدينة الجزائر متوفرة ومدروسة حتى من قبل الباحثين الجزائريين[2]، فإن المعلومات عن موظفيها[3]، الذين أردنا تسليط الضوء عليهم في هذا المقال، قليلة جدا، وهو ما جعل الغموض يكتنف هذه الفئة الهامة من مجتمع مدينة الجزائر[4]. وهو سبب محاولتنا هذه للإسهام بهذه الدراسة في إزالة بعض الغموض عن فئة موظفي المساجد، باعتماد الوصف والتحليل، مركزين على طرق تعيينهم في وظائفهم ونمط حياتهم العملية، وأصولهم الاجتماعية، وأخيرا الأجور والعوائد التي كانت تدفع لهم.

---

[1]- الوقف: هو حبس الأصل وتسبيل الثمرة وصرفها على الجهات التي حددها الواقف، ولا يكون الوقف صحيحا إلا بعد استيفائه الشروط التي حددها الفقهاء، والهدف الأساسي من الوقف هو حمل الدعوة الإسلامية وتبليغها، لذلك كان على مر العصور الإسلامية مصدر إعالة للعلماء والمدرسين والطلبة. أنظر: (زناتي، 2011، ص 420).

[2]- نذكر على سبيل المثال: دراسة مصطفى بن حموش حول مساجد مدينة الجزائر وزواياها وأضرحتها في العهد العثماني من خلال مخطوط دوفو ليكس. أنظر : (بن حموش، 2010، ص 35).

[3]- الموظف : هو صاحب الوظيفة، والوظيفة هي " منح شخص معين منصب أو درجة أو رتبة معينة وما يصاحب ذلك من تحمله تبعات ذلك المنصب وتمتعه بمميزاته، ومن بينها الألقاب الفخرية والشرفية التي تمنح لصاحب هذا المنصب، والتوظيف هو تعيين الوظيفة" . أنظر: (بركات، 2000، ص12).

[4]- توجد إشارات في بعض الدراسات حول موظفي الجوامع مثل دراسة أبو القاسم سعد الله ودراسة ألبير دوفو ALBERT, DEVOULX إلا أن معلوماتهما تبقى محدودة لأنه تم التطرق فقط إلى الموضوع في إطار الحديث عن المساجد بصفة عامة. أنظر: (سعد الله ، 1998، ص. ص 245-262)وكذلك: (DEVOULX,1869, p. p 21- 35) .

وتستند الدراسة بالأساس على سجلات البايلك[1] كمادة لسبر أغوار الموضوع، وإن كان الاعتماد عليها يعد بحد ذاته نوعا من المغامرة العلمية، نظرا لغموضها وضبابية المعلومات التي تحتويها في أحيان كثيرة ، وتتكون هذه السجلات المحفوظة في الأرشيف الوطني الجزائري من 386 سجلا موزعة على 36 علبة تبدأ تاريخيا من سنة 1068هـ/ 1648م، وتستمر إلى غاية 1279هـ/ 1862م،[2] وقد كتبت في أغلبها بخط عربي مغربي وبلغة مشوبة بالدارجة، هذا مع وجود عدد من السجلات التي كتبت باللغة العثمانية، وقد أصبحت بعض تقييداتها تكتب باللغة الفرنسية بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر ، أما عن المواضيع التي تضمنتها هذه السجلات فكانت غزيرة و متنوعة، إذ شملت تقييدات خاصة بمداخيل الدولة ومصاريفها، كما احتوت على كشوف حسابات لمسؤولين سامين وتجار وبيانات حول الأملاك العائدة لمؤسسات الدولة، والى جانب ذلك تضمن هذا الرصيد معلومات مهمة خاصة برواتب موظفي المساجد والجوامع وغيرها من المؤسسات الدينية، كما تضمن معلومات عن تعيينات الموظفين وعزلهم و أصولهم الاجتماعية وانتماءاتهم العرقية ...الخ.

1-التعيين في الوظيـفة:

اهتمت السلطة العثمانية بتعيين موظفي الجوامع في مدينة الجزائر كغيرهم من موظفي الإيالة، فبعد أن يتلقى الطلبة قسطا من العلم الشرعي في المساجد والمدارس والزوايا كان يتم تعيينهم بمختلف المؤسسات الدينية، وهو ما تؤكده العبارات المدونة في سجلات البايلك مثل: " تقييد جملة الطلبة الذين تولوا وظائفهم في المساجد وغيرها"(ع 31، س، رقم 288) وكان يتم تقييد أسمائهم مع الجوامع التي تم تعيينهم فيها، إلى جانب ذكر عمل كل موظف منهم من طرف كتاب السجلات الرسمية للدولة والمعروفة بسجلات البايلك وبذلك يأخذ تعينهم طابعا رسميا (ع 13، س، رقم 288).

ويكون تعيين كل طالب حسب اختصاصه، فمنهم من يوظف مؤدبا للصبيان ليلقن الأطفال الصغار الأحكام الضرورية من علوم الدين[3]، ومنهم من يعمل كمؤذن ومنهم من يعين خطيبا، وكمثال على ذلك تم في أواخر رجب 1209هـ /1795م " تعيين صالح خوجة خطيبا في جامع أحسن باشا ميزمورطو والسيد محمد بن الشاهد مدرسا " (ع 31، س، رقم288) وهو ينتمي إلى عائلة ابن الشاهد التي تعد من أشهر الأسر التي تولت فتوى المالكية بالجامع الكبير في مدينة الجزائر خلال الحقبة العثمانية(سعد الله، 1998، ص 258).

[1]- ويقصد بها سجلات الدولة في الإدارة المركزية بمدينة الجزائر في العهد العثماني مركز الحكم حينذاك. وسيتم التعبير عنها في الدراسة بالاختصار التالي: ع: العلبة، س: السجل ثم يذكر رقمه.مثلا: (ع 31، س، رقم 288).

[2]- للمزيد حول سجلات البايلك أنظر: (سعيدوني، 2008، ص 79).

[3]- كان الجامع الأعظم يضم 19 أستاذا لتعليم الطلبة، وبقرب هذا الجامع تم إنشاء زاوية تابعة له تضمن الإيواء للطلبة والأساتذة. أنظر:(بوحمشوش، 2007، ص. ص 279- 294).

وفي حالة انتهاء مهام أحد الموظفين لسبب أو لآخر، يُعين مكانه شخص آخر ويكتب الخوجات[1] تاريخ انتهاء مهامه في وظيفته ودخول الموظف الجديد، حتى يتم حساب أجور وعوائد كل موظف(ع 31، س، رقم 288)، أما في حالة غياب أحد الموظفين الأساسيين فإنه يُستخلف من طرف موظف آخر حسب الهيكل التنظيمي لبعض الجوامع مثل الجامع الجديد (ع 33، س، رقم 325).

وللإشارة فإن تعيين خطباء الجوامع في وظائفهم أصبحت، في أواخر العهد العثماني، من صلاحيات حكام الإيالة، بعد أن كان منح إجازات خطباء الجمعة، في عهد البايلر بايات(925هـ/ 1519م- 995هـ/ 1587م)،من صلاحيات الباب العالي، وهو ما يظهر من الحكم السلطاني الذي أرسل إلى أمير أمراء الجزائر العلج علي[2] سنة 978هـ (1570-1571م)، والذي جاء فيه: " (...)عليك بإعلامنا بعدد الجوامع الشريفة التي أنشئت وعن أسماء منشئيها حتى يمكن بموجب عرض ذلك على سرير سعادتنا إعطاء الإجازات الهمايونية الخاصة بإمامة صلوات الجمعة فيها " (مهمة دفتري، حكم 609، بتاريخ 978هـ)، ولاندي بالضبط متى انتقلت صلاحيات تعيين خطباء الجوامع إلى مسؤولي الإيالة، إلا أن المؤكد أن ذلك كان مقررا منذ أواخر القرن 12هـ/ 18م، حيث جاء في أحد سجلات البايلك تعيين مجموعة من الموظفين من قبل مسؤولي الإيالة منهم الخطيب صالح خوجة بجامع ميزموتو في شهر رجب من عام 1209هـ /1795م(ع 31، س، رقم 288)،ويعد هذا مظهرا من مظاهر الاستقلالية التي اكتسبها حكام الجزائر من الباب العالي مع مرور الوقت حتى وان كان الأمر يتعلق بتسمية موظفين ثانويين حسب السلم الوظيفي للإيالة.

2-العمل الوظيفـــــي:

يمكن التفريق بين صنفين من الموظفين بالمساجد:أولهما أصحاب المناصب المرتبطين بعملهم بشكل دائم وحضورهم إلى الجامع أو المسجد يكون في كل أيام الأسبوع، ونخص بالذكر هنا، مثلا: أئمة الصلوات الخمس، المؤذنون، المائضون الذين يتكفلون بفتح وغلق مائضة الجامع ونظافتها، الحزابون[3]...الخ، وثانيهما الموظفون المرتبطون بوظائف لا تحتم عليهم الحضور الدائم إلى مكان عملهم، وهذا ما ينطبق على الفراشين الذين يخرجون الحصير(الأفرشة) يوم الجمعة والعكازين الذين يقدمون العصا للخطيب، وهذا ما لاحظناه من خلال قائمة موظفي الجامع الجديد وكذلك جامع عبدي باشا، (ع 29، س، رقم

[1]- وهم صنف من الموظفين اهتموا أساسا بالإشراف على العديد من المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما مارسوا مهمة الكتابة والتدوين وحفظ سجلات الدولة.

[2]- ولد العلج علي أو القلج علي في كالبريا، ولما بلغ مرحلة الصبا وقع أسيرا في إحدى غزوات خير الدين باشا على جنوب ايطاليا، وبعد أن اعتنق الإسلام أطلق عليه اسم بالوج علي التي حرفت فيما بعد إلى العلج علي، كان ذكيا ونشيطا وهو ما مكنه من الارتقاء في المناصب وجمع ثروة طائلة من النشاط البحري، ونظرا للبلاء الحسن الذي أبلاه أثناء حرب جربة منح منصب أمير أمراء طرابلس، وبعد سنتين عين باشا على الجزائر، حيث مكث في حكم الإيالة لمدة ثلاث سنوات من 976هـ/ 1568م- إلى غاية 979هـ/ 1571م. أنظر: (ألتر،1989، ص 224).

[3]- الحزابون وهم المكلفون بقراءة أجزاء من القرآن في أوقات محددة مثل: قراءة حزب أو حزبين بعد صلاة العصر أو المغرب وهي عادة مازالت منتشرة بالجزائر إلى اليوم خاصة في بعض المساجد التابعة للزوايا الصوفية.

231)، حيث كان من الموظفين من يعمل يوما واحدا في الأسبوع كله (DEVOULX, 1869, P.24)،ولعل هذا ما جعل مثل هؤلاء الموظفين يزاولون أعمالا إضافية منها العمل في دكاكينهم لمزاولة حرف لديهم، أو كانت تسند لهم مهام غير مهامهم كمستخلفين في جوامع أخرى. والظاهر أن الاحتمالين واردين، وهو ما تدل عليه، بعض العبارات التي تضمنتها سجلات البايلك مثل: "عبد الرحمان العطار" الذي ذكر على أنه من موظفي الجوامع (ع 29، س، رقم 231)، وكذلك العبارة التي سُجلت في أحد العقود التي تم فيها تحديد مكان وقف وُصف على أنه "مقابل حانوت المؤذن"(ع 10، س، رقم 66) وقد ذكر الباحث المنور مروش، في هذا الإطار، أن العديد من رجال الدين كانوا يفضلون احتراف الدباغة والصباغة وصناعة السروج وغيرها من الحرف، التي كانت تساعدهم على مواجهة تكاليف الحياة(مروش، 2009، ص334)،وهو ما تشير إليه كذلك عائشة غطاس عندما تسجل انفتاح الأسر التي تولت الوظائف الدينية على الصنائع والحرف المربحة بمدينة الجزائر (غطاس، 2001، ص 431).

أما الاحتمال الثاني فتدل عليه عدة قرائن منها إسناد مهمة قراءة صحيح البخاري في أحد الجوامع بالمدينة لسيدي أحمد إمام الجامع الكبير[1] في"سبتمبر "[2] 1229هـ(1813- 1814م)(ع31، س، رقم 285) وقد نجد من الموظفين من يجمع بين وظيفتين في آن واحد، فيعمل مدرسا وحزابا في نفس الوقت وفي نفس الجامع(ع 31، س، رقم 288).

ويمكن أن نقسم موظفي الجوامع إلى ثلاثة أقسام:

أولا: الموظفون الأساسيون وهم الأئمة والخطباء والمدرسون،ويشترط في هؤلاء أن يكونوا على قدر من العلم الشرعي كالفقه والحديث والتفسير وذلك اعتبارا لطبيعة وظائفهم، وهم عادة أعلى مرتبة في السلم الوظيفي من غيرهم من عمال بقية جوامع المدينة، لهذا نجدهم يقيدون في السجلات خاصة بمعزل عن غيرهم (ع29، س، رقم 231).

ويمكن أن يضاف إلى هؤلاء الموظفين الذين تلقوا جزءا من العلوم الضرورية وحفظوا القرآن الكريم ودرسوا بعض المختصرات والكتب الأساسية، سواء في المذهب الحنفي أو المالكي، وهم عادة أقل علما من الفئة الأولى، ويمكن أن نصفهم في عمومهم بأنهم موظفون ثانويون مقارنة مع سابقيهم.

والواقع أننا نجد في الجامع الواحد الكثير ممن يزاولون نفس الوظيفة، مثل قراء مختصر الشيخ خليل[3]، وقراء تنبيه الأنام[1](ع 30، س، رقم 252)، وقراء سورة الإخلاص(ع 30، س، رقم255)، إضافة إلى الحزّابين والمؤذنين ... الخ (ع33، س، رقم 328).

---

[1]- يسمى كذلك بالجامع الأعظم، ويعد أحد أهم جوامع المدينة في العهد العثماني، أخذ طابعا رمزيا وخاصا عن باقي الجوامع الأخرى، إذ كان المقر الرسمي للمجلس العلمي الذي يعد الهيئة القضائية العليا في الإيالة حينذاك، وبمثابة مركز الإفتاء فيها يعود تاريخ إنشائه إلى القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي في عهد الدولة المرابطية وأميرها يوسف بن تاشفين. أنظر:(حمصي، 2012، ص 70).

[2]- كتب الشهر ميلاديا لا هجريا في سجلات البايلك.

[3]- وهو مختصر في الفقه يعرف " بمختصر الشيخ خليل "،كان من الكتب الأساسية التي تدرس للطلبة في الجزائر خلال العهد العثماني، ألفه خليل ابن اسحاق ابن موسى، ضياء الدين الجندي، فقيه مالكي من أهل مصر، تعلم في القاهرة وولي الإفتاء على مذهب مالك. توفي سنة 1374هـ/776م. أنظر: (الزركلي،2002، ص 315) .

ثانيا: المسؤولون عن خدمة الجوامع ونظافتها مثل الشعّالين الذين يسهرون على إشعال الشموع والإنارة، والفراشين المكلفين بإخراج حصير الجامع يوم الجمعة، والكناسين المكلفين بنظافة الجامع، والمائضين الذين يعتنون بنظافة مائضة الجامع ويسهرون على توفير الماء فيها كما يبدو،(ع33، س، رقم 228) وكان يتم توظيف أفراد جماعة البساكرة لحمل المياه والتنظيف نظرا لاختصاص الجماعة بهذه المهنة في مدينة الجزائر وهو ما توحي به مثل عبارة:"البسكري المنظف أو القائم على دار الوضوء" وأيضا " البسكري الذي يملأ السبالة "(ع 30، س، رقم 254).

وهذا الصنف من الموظفين لا تشترط عليه مهنته أن يكون من المتعلمين، بل يكفيه أن يكون ذا بنية جسمية تسمح له بمزاولة أعماله التي قد تكون شاقة مثل:مهمة جمع النفايات ونقل الماء إلى الجامع والتي كان يحترفها عادة البساكرة.

ثالثا:وأخيرا يضم القسم الثالث الوكلاء والكتاب والخوجات: أما الوكلاء فيشرفون على تطبيق النصوص الوقفية وتوصيات المجلس العلمي (زهرة، 2007، ص259)، وإخراج رواتب العمال (ع 33، س، رقم 327)،كما يقومون بإدارة الأحباس وصرف محصل أموالها على أبنية المساجد والجوامع وترميمها وتسديد أجور موظفيها(DEVOULX, 1869, P.24)، ويجب أن يخضع الوكيل لمحاسبة دورية على ما صرفه من غلات الأوقاف[2] التي تحت إشرافه(ع 30، س، رقم 248) وللإشارة فإن الجامع الأعظم بمدينة الجزائر كان يديره 03 وكلاء، على عكس باقي جوامع المدينة التي كان يديرها كيل واحد، وذلك نظرا لمكانته وقيمة أوقافه (بوحمشوش، 2007، ص 280) ويدخل ضمن الموظفين المكلفين بتسيير الجوامع "الخوجات" وهم لم يكونوا مكلفين بالتدوين وكتابة المصاريف فقط، وإنما كانت تسند لهم مهام أخرى مثل الإشراف على كراء حوانيت الوقف، أما بخصوص مهمة تدوين المصاريف المترتبة على أشغال بناء المساجد والجوامع وترميمها وصيانتها الدورية، فإنها كانت تسند إلى الكتاب الذين نجدهم ملحقين كموظفين بالجوامع أثناء تلك الأشغال(ع 33، س، رقم 325).

ولا ندري هل كان لكل جامع كاتب خاص به أم أن السلطة كانت تكلف أحد الكتاب عند الحاجة فقط ؟ لأن الوثائق لم تسجل أسماء هؤلاء الكتاب وإنما كانوا يذكرون بالوظيفة فحسب.

وكان يشترط في الوكلاء والخوجات والكتاب[3]أن يكونوا على قدر من العلم بالقوانين والشؤون الإدارية ومطلعين على مستجدات تعليمات وأوامر الباشا، وعلى اتصال دائم بالموظفين الذين يعود إليهم أمر الشؤون التي يشرفون عليها.

وإجمالا يمكن أن نقسم موظفي الجوامع حسب أصنافهم الوظيفية إلى ثلاثة أقسام وهي:

- موظفو السلك الديني والتعليمي مثل: الخطباء والأئمة والمدرسون ومؤدبو الصبيان...الخ.

---

[1]- كتاب خاص بالصلاة على النبي محمد صلى الله عليه وسلم، ألفه عبد الجليل بن محمد بن عظوم القيرواني المتوفي سنة 971هـ(1563-1564م). أنظر: (سعد الله،1998، ص 256).

[2]- وهي المداخيل المالية التي مصدرها الوقف الذي كان منظما بالجزائر خلال العهد العثماني في عدة مؤسسات منها: مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين، أوقاف المسجد الأعظم، أوقاف سبل الخيرات...الخ.

[3]- يجب التمييز بين الكتاب الذين كُلفوا بمهمة الكتابة والتدوين، والخوجات الذين أشرفوا على إدارة مصالح مختلفة إلى جانب مهمة التدوين في بعض الحالات.

– موظفو خدمات الرعاية والنظافة والصيانة كالشعالين والمنظفين والقائمين على مائضة الجامع ...الخ.

– موظفو الشؤون الإدارية ويمثل هؤلاء الوكلاء والكتاب والخوجات.

3– أصول وانتماءات الموظفين الاجتماعية:

إن دراسة الفئات الاجتماعية التي ينتمي إليها موظفو جوامع مدينة الجزائر تمكننا من إدراك وفهم عدة تصورات، منها ما يخص الفئات الاجتماعية الميّالة نحو الوظائف الدينية، ومنها ما يخص مدى انفتاح المدينة على الجماعات البرانية[1] التي قدمت إليها من الريف أو المدن الصغرى، لتولي مثل هذه الوظائف، كما تساعدنا على الخروج بتصور حول مكانة هذه الوظائف لدى مجتمع المدينة من خلال رصد مدى التنافس عليها باعتبار أن الوظائف الدينية تمنح صاحبها المكانة في المجتمع، كما تساعدنا على معرفة مكانة الطبقات التي شغلت تلك المناصب إذا ما كانت من الطبقات المحظوظة أو العكس.

بفحصنا لمحتوى سجلات البايلك التي تم فيها تقييد قائمة موظفي جوامع المدينة تبين لنا بوضوح تنوع أصول هؤلاء الموظفين الذين قدموا من مختلف مناطق البلاد ، وهذا ما دلت عليه أسماءهم مثل: السيد محمد الشرشالي إمام بجامع القصبة وسي محمد الخروبي باش حزاب[2] بنفس الجامع (ع33، س، رقم328)، ومحمد العنابي حزاب بالجامع الجديد (ع29، س، رقم 231).

كما لا يمكن أن نتجاهل أفراد جماعة البساكرة كإحدى الفئات البرانية التي كانت حاضرة بقوة ضمن قائمة موظفي الجوامع، خاصة في خدمات الرعاية والصيانة كالنظافة والاعتناء ببيوت الوضوء ونقل المياه من الأسبلة وغيرها (ع30، س، رقم 254).

والملفت للانتباه،في تركيبة هؤلاء الموظفين وانتماءاتهم الاجتماعية، أننا نجد إلى جانب الموظفين الأحناف موظفين مالكية في الجامع الواحد، حيث تأثرت الجوامع الحنفية بالمالكية فكان يتم فيها توظيف حزابين لقراءة الحزب الراتب[3] وهي عادة مالكية خالصة كانت مشهورة قبل قدوم العثمانيين إلى الجزائر، كما كانت تدرس أعمدة كتب المذهب المالكي في الجوامع الحنفية مثل: الرسالة لابن أبي زيد القيرواني(DEVOULX, 1869, P24) ونتيجة لهذا التأثر بالمذهب المالكي، أصبح المفاتي الحنفية يصدرون فتاوى متميزة عن تلك التي يصدرها المفتون الأحناف بالمشرق(حمصي، 2012، ص 206).

وضمن فئة موظفي الجوامع نجد كذلك الأعلاج[4]، وهو ما قد نفهمه من أمثال عبارة "السيد محمد الإفرنجي قارئ صحيح البخاري"(ع 33، س، رقم 222)، وأيضا "الرومي الكناس"،(ع29، س، رقم 231) كما كان العساكر أيضا ضمن الفئات الاجتماعية لموظفي الجوامع، حيث وُجد، مثلا، بجامع القصبة في شهر شعبان من عام 1244هـ/ 1829م، أحد أفراد الطبجية أو المدفعية وهو ما جاء في عبارة " محمد علي طبجي حزاب"(ع33، س، رقم 328).

---

[1] – ويقصد بها العناصر التي قدمت من دواخل البلاد إلى مدينة الجزائر للعمل وطلب الرزق مثل:الجواجلة،البساكرة،المزابيين، القبايل...الخ.

[2] – ويقصد به رئيس الحزابين.

[3] – وهو ترتيب قراءة حزب أو حزبين بعد صلاة العصر أو المغرب أو غير ذلك.

[4] – هو مصطلح يطلق على المسحيين الذي اعتنقوا الإسلام.

مما تقدم نستطيع القول أن الفئات الوافدة على مدينة الجزائر لم تهمش ولم تقصى من تولي الوظائف في الجوامع، بل أن عملها الوظيفي شكل، بين مختلف عناصرها، نوعا من التقارب، وهذا ما يظهر من خلال العمل جنبا إلي جنب بين الخروبي والبسكري والعنابي والشرشالي وحتى الإفرنجي والعسكري، إذ كان في جامع القصبة، على سبيل المثال، في شهر رجب من سنة 1244هـ/ 1829م، عنصران من الفئات الوافدة أحدهما من شرشال والآخر من عنابة(ع33، س، رقم 328) كما عمل البساكرة إلى جانب الأعلاج في مجال النظافة، كما ساهم العمل الوظيفي لتلك الفئات بالجوامع في تكوين تقارب بينهم وبين مجتمع المدينة من خلال طبيعة وظائف الخطابة والإمامة والتدريس وغيرها والتي كانت تستلزم الاحتكاك بالمجتمع والتواصل معه.

ومن جهة أخرى قد يكون وصول الجماعات البرانية، القادمة من المناطق الجبلية والصحراوية بالخصوص،إلى تلك الوظائف مؤشرا على عدم وجود تنافس عليها(غطاس، 2001، ص 20)، لاعتبار أن هذه الجماعات كانت تعد من الفئات المتواضعة حسب السلم الاجتماعي للمدينة في تلك الفترة.

وبخصوص الأعلاج فإن إقبالهم على العمل في الجوامع كان ملفتا للانتباه، على الرغم من أن الوظائف السامية كانت مفتوحة أمامهم، وقد يعود ذلك لدواعي نفسية ودينية لحديثي العهد بالإسلام.

4- الأجور:

تعد الأجور إحدى النقاط الشائكة والمعقدة في الإدارة العثمانية بالجزائر، وذلك نظرا لتنوعها بين الأسلوب العيني والنقدي، بالإضافة إلى اضطراب مواعيد تسديدها لمستحقيها، هذا إلى جانب تعدد العملات التي تدفع بها للعمال والموظفين.

أما بخصوص موضوع دراستنا فإن تلك التعقيدات تزول بعض الشيء، لأن مصادر الأجور كانت من الأوقاف وتدفع نقدا على رأس كل شهر، أما العملة فكانت الريال دراهم صغار[1] في أغلب الحالات.

كانت أجور موظفي الجوامع تقيد في سجلات بعد أن تسدد لمستحقيها بحضور أحد ممثلي السلطة وأحيانا بشهادة القاضي المالكي وأعوانه في المحكمة المالكية (ع34، س، رقم 329)، وذلك ،كما يبدو، حرصا على أموال الأوقاف، وحتى لا يقع التلاعب في تلك الأجور، و كان لكل موظف أجر محدد حسب علمه ووظيفته(سعد الله، 1998، ص 256)، وهذا ما يتجلى مثلا من أجور جامع "خضر باشا" الذي بني سنة (1005 هـ / 1596- 1597م)،فوظيفة الخطيب أو المدرس في هذا الجامع، مثلا، لم تكن في نفس مقام وظيفة قارئ صحيح البخاري أو الحزاب أو مقدم العصا إلى الخطيب يوم الجمعة سواء من الناحية العلمية أو العملية(DEVOULX, 1869, P24).

ولإلقاء نظرة على قيمة أجور موظفي جوامع مدينة الجزائر أواخر الفترة العثمانية، نقدم الجدول التالي الذي يتضمن قيمة الأجور المقدمة لوظائف مختلفة في جوامع وسنوات مختلفة، اعتمادا على سجلات البايلك[1].

[1]- الريال دراهم صغار وحدة حسابة يعتقد المنور مروش أنها ظهرت بعد 1069هـ/ 1097هـ- 1685م، وهي تساوي دائما 232 درهما أي 01 ريال دراهم صغار يساوي 232 درهما، وتتغير في معدلات صرفها مع الدينار السلطاني والقرش الاشبيلي وغيرها من العملات . أنظر: (مروش، 2009، ص47).

جدول -02-: جدول يتضمن الأجور الخاصة بوظائف مختلفة في جوامع وسنوات مختلفة.

الموظف	الجامع	الأجر الشهري بالريال دراهم صغار	السنة
قارئ البخاري سيدي أحمد	مقارن[2]	24	1229هـ/ 1813
سيدي قدور بالستني المدرس	قشاش	10	1229هـ (1813- 1814م)
سيدي أحمد بن جلول[3]	السوق الكبير	04	1229هـ (1813- 1814م)
فراش	صفر	03	شعبان 1244هـ/ 1829م
باش مؤذن[4]	صفر	04	شعبان 1244هـ/ 1829م
خطيب	شعبان خوجة	15	شوال 1245هـ/ 1830م
إمام	شعبان خوجة	12	شوال 1245هـ/ 1830م

المصدر: (ع**29**،س، رقم **231**) و(ع**31**،س، رقم**285**) و(ع**30**، س، رقم**254**) و (ع**33**، س، رقم **328**).

الملاحظ من الجدول هو ارتفاع أجر الخطيب والمدرس والإمام على بقية الموظفين، ويرجع ذلك للدرجة العلمية ولطبيعة الوظيفة كما سبق ذكره، وهذا الارتفاع في الأجر لا يخص الجوامع المذكورة فقط والتي أخذناها كعينة، بل كان عاما في أغلب جوامع المدينة، وهو ما يتبين من خلال جرد السجلات التي تضمنت أجور الموظفين خلال الفترة المدروسة، حيث كان هؤلاء يسجلون إضافة إلى أجورهم في إطار خاص، لكن الاستثناء الوحيد الذي عثرنا عليه هو أجر سيدي أحمد، الذي قدر بـ 24 ريال دراهم صغار، على الرغم من أن وظيفته هي قراءة صحيح البخاري، وهي وظيفة أقل من وظيفة

---

[1]- كثيرا ما يلحق أجور الموظفين رموز مثل 4،6، 1، لم نستطع تفكيك هذه الرموز إلا بعد عثورنا على ورقة من سجلات البايلك تتضمن ترجمة لمثل هذه الرموز، وقد جاء فيها التالي:

1: يعني الثمن، 2 : يعني الربع، 3: ثلاثة أثمان. 4: يعني النصف، 5: خمسة أثمان، 6: ثلاثة أرباع ، 7: سبعة أثمان، 8: خمسة أرباع. للإشارة أن أغلب الدراسين الذين نقلوا أجور الموظفين من سجلات البايلك لم ينتبهوا لهذا الأمر فوقعوا في أخطاء بخصوص الأجور أنظر: (ع30، س، رقم 259).

[2]- جامع مقارن هكذا كُتب في سجلات البايلك، ولا ندري هل هذه هي تسميته الصحيحة أم هو خطأ من قبل الكتاب.

[3]- لم تذكر وظيفته.

[4]- الباش مؤذن يقصد به رئيس المؤذنين.

الخطيب أو الإمام أو المدرس حسب السلم الوظيفي للجوامع ، ويعود ارتفاع أجرته إلى أنه كان يجمع بين وظيفتين، إذ ذُكر أنه كان إماما بالجامع الكبير ويزاول مهمة قراءة صحيح البخاري بجامع مقارن(ع31، س، رقم 285).

وكانت أجور موظفي جامع السيدة، في شهر جمادى الآخرة سنة 1246هـ / 1830م، حسب ما ورد في السجلات كالتالي[1]:

جدول –03–: أجور موظفي جامع السيدة في جمادى الثانية 1246 هـ/ 1830م.

الموظف	الأجر الشهري بالريال دراهم صغار
الخطيب	15
الإمام عثمان خوجة	10
الشعال	04
شعال يوم الجمعة	04.6 (أربع ريالات وثلاثة أرباع)
العكاز الذي يقدم العصا للخطيب	024. (ريالان ونصف)
الكناس	02
الفراش	02
الشيخ علي المدرس.	01. 4 (ريال ونصف)
باش مؤذن وجماعته	03
الحزابون(غالبا يكون عددهم 06 حزابين)	18
البسكري	4. 4 (أربع ريالات ونصف)

المصدر: (ع33،س، رقم228).

ويقبض الموظفون، إضافة إلى أجورهم، عوائدا في المناسبات الدينية مثل:دخول ليلة الإسراء والمعراج، وحلول شهر رمضان وغير ذلك من المناسبات(ع33، س، رقم 222). وكانت ظاهرة تلقي الموظفين للهدايا والعوائد في المناسبات الدينية أواخر الحقبة العثمانية بالجزائر تقليدا مقررا لدى الجهاز الوظيفي ككل، كما تشير إلى ذلك سجلات البايلك، فقد كان على سبيل المثال، يُمنح مختلف موظفي قصر الباشا كميات من الشاربات[2] بمناسبة عيد الفطر والأضحى(ع 04، س، رقم 24).

ويبدو أن مقولة ابن خلدون، التي مفادها أن أصحاب الوظائف الدينية مثل القائمين على الإمامة والخطابة والتدريس والآذان لا تعظم ثروتهم في الغالب، تنطبق على موظفي جوامع مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني(ابن خلدون،2004،

[2]– الشاربات: وهي مشروب يشبه العصير.

ص81)، خاصة الذين لم يهتموا بالنشاط السياسي والتجاري (مروش، 2009، ص 329)، فإذا استثنينا الخطباء والأئمة والمدرسين ، فإن أجرة باقي الموظفين بالنسبة للجدولين السابقين هي أقل بكثير من أجرة " المعلم"[1](ع12، س، رقم 68)، بل هي أقل من أجرة خدام الفأس التي تم تحديدها أوائل صفر من عام 1224هـ / 1809م، بالمدية بـ 1/4 ريال دراهم صغار كل يوم، أي حوالي 07.5 ريالات دراهم صغار في الشهر(ع09، س، رقم 40).

ويمكن أن نعد كثرة عدد المأجورين من الأوقاف، خاصة المشرفين على إدارة المباني الدينية والقائمين على شؤونها، أحد العوامل المؤثرة على تدني أجور موظفي الجوامع، ففي شأن المساجد والجوامع وحدها ذكر الأسير الاسباني ديقو دو هايدو DIEGO DE HAEDO في القرن (10هـ/ 16م)، أن لكل مساجد وجوامع المدينة، والتي قدرها بحوالي 100مسجد كبير وصغير، موظفون يكلفون بإدارتها وإقامة الصلوات فيها،(DE HAEDO, s.d, P193) ومن غير المنطقي أن لا يتزايد عدد هذه المؤسسات بعد القرن 16م، ومن ثمة سيتزايد عدد موظفيها، خاصة وأن الحقبة العثمانية عرفت على مر فتراتها تنافسا في تشييد المساجد والجوامع بين الحكام والرعية على حد السواء، وبالرغم من ذلك نجد لوجي دي تاسي يقدرها في القرن (12هـ/ 18م) بـ 10 مساجد كبرى و 50 مسجدا صغيرا(DE TASSY , 1725, P 164)،ونفس العدد أورده روزي(ROZET ,1833, P47) الذي عاصر الحملة الفرنسية على الجزائر عموما وعلى ضوء أقل إحصاء لعدد المساجد والجوامع الذي قدمه هؤلاء وهو 60 مسجدا، فإن عدد موظفيها لا يقل عن 1200 فردا باحتساب معدل 20 موظف[2] لكل مسجد وجامع على الرغم من أن بعض الجوامع فاق عدد موظفيها 60 موظفا مثل الجامع الكبير الذي كان يقوم بشؤونه سنة 1246هـ/ 1830م (سعد الله، 1998، ص 256)، إمامان ومفتي يقوم مقام الخطيب، وحامل عصا المفتي و 19 مدرسا و18 مؤذنا و08 حزابين و03 وكلاء و03 ممن موقدي الشموع و08 عمال نظافة (سعيدوني، 2001، ص 215).

وعلى أساس أن سكان المدينة كان عددهم 30.000 نسمة سنة 1246هـ/1830م(ريمون، 1991، ص 63)، فإن هؤلاء الموظفين الذين قدرناهم بـ 1200 فردا كانوا يمثلون نسبة 4 % من مجموع السكان، وهي نسبة معتبرة كانت تأخذ أجورها من الأوقاف، وبتقدير أن كل موظف يتقاضى 03 ريال دراهم صغار فقط، فإن هؤلاء كانوا يأخذون كل شهر ما يعادل 3600ريال دراهم صغار، هذا ناهيك عما يصرف على إنشاء وترميم المباني الدينية وصيانتها، وكذلك عن العمال والوكلاء والخوجات والطلبة وغيرهم من الفئات التي تتقاضى أجورها من الأوقاف.

لذا يمكن القول أن كثرة المصاريف والنفقات التي كانت تقتطع من غلات الأوقاف لتصرف على مختلف شؤون المؤسسات الدينية،هي السبب في تدني أجور موظفي جوامع مدينة الجزائر.

خاتمة :بعد هذه الدراسة يمكن أن نخرج بعدة استنتاجات منها:

إن السلطة في مدينة الجزائر، أواخر العهد العثماني، اهتمت بتوظيف الطلبة، المتخرجين من المدارس والزوايا، للعمل بمختلف المساجد والجوامع بالمدينة، وهو أحد مظاهر الاهتمام بالعلم وأهله، وتكوين الإطارات الدينية قبل توظيفها ولم يكن

[1] وهو البناء المحترف.

[2] اعتمدنا هذا المعدل كأقل تقدير لأنها قليلة هي الجوامع التي لم يصل عدد موظفيها 20 بالمدينة.

التوظيف عشوائيا، بل كان لكل وظيفته المحددة حسب درجته العلمية ، وكانت عملية تعيين الموظفين تأخذ طابعا رسميا من قبل حكام الإيالة الذين توسعت صلاحياتهم، في الفترة الأخيرة من العهد العثماني، لتشمل تعيين خطباء الجمعة بعد أن كان ذلك من صلاحيات الباب العالي.

ويتضح من خلال البحث أن موظفي الجوامع يمكن تقسيمهم حسب عملهم الوظيفي إلى ثلاثة أصناف: موظفو السلك الديني والتعليمي، موظفو خدمات الرعاية والنظافة والصيانة وموظفو الشؤون الإدارية، ولكل موظف أجر يتناسب ودرجته العلمية.

كما يتضح من الدراسة تنوع التركيبة الاجتماعية لموظفي جوامع المدينة، إذ ضمت الفئات الوافدة بمختلف أصولها، وبذلك ساهم العمل في الجوامع لتلك الفئات في تشكيل تقارب بين مختلف عناصرها، إذ كان يلتقي الخروبي والبسكري والعنابي والعلج..الخ في مكان عمل واحد، كما ساهم عمل البراني بالمساجد في تكوين تقارب بينه وبين باقي الفئات الحضرية من خلال وظائف الإفتاء والتدريس وغير ذلك من المهام التي تفرض الاحتكاك بين الطرفين.

كما بينت دراسة تركيبة موظفي جوامع المدينة وجود تناغم بين المذهبين الحنفي والمالكي، ويظهر ذلك من خلال إلحاق موظفين مالكيين بجوامع حنفية لتدريس أهم كتب مذهب الإمام مالك إلى جانب القيام بوظائف أخرى.

وسلطت الدراسة الضوء على أجور موظفي الجوامع ، حيث كان لكل موظف أجر محدد يأخذه على رأس كل شهر نقدا من محصل غلال الأوقاف، ويكون أجره حسب طبيعة وظيفته ودرجته العلمية، ومع استثناءات قليلة كانت أغلب الأجور متقاربة في مجال الوظيفة الواحدة على اختلاف جوامع المدينة، وكان تسديد الأجور لمستحقيها يتم بعد تسجيل شهادة القاضي وأعوانه في المحكمة أو أحد ممثلي السلطة.

والملاحظ أن أجور الموظفين بالمساجد كانت زهيدة بالمقارنة مع غيرها من الوظائف الرسمية، باستثناء الأئمة والمدرسين والخطباء، الذين كانت أجورهم عالية نسبيا، ولتعويض النقص كان موظفو المساجد يحصلون على عوائد في مختلف المناسبات الدينية، ورغم ذلك لم يكن دخلهم يغطي احتياجاتهم اليومية وهو ما دفعهم إلى مزاولة مهن أخرى إضافية لتحسين مستوى دخلهم المعيشي.

قائمة المصادر والمراجع:

أ. الأرشيف الوطني الجزائري، سجلات البايلك:

العلبة 04، السجل رقم 24.
العلبة 09، السجل رقم 40.
العلبة 10، السجل رقم 66.
العلبة 12، السجل رقم 68.
العلبة 13، السجل رقم 288.
العلبة29، السجل رقم231.

العلبة 30، السجل رقم 248.

العلبة 30، السجل رقم 252.

العلبة30، السجل رقم 254.

العلبة 30، السجل رقم 255.

العلبة 31، السجل رقم 285.

العلبة 31، السجل رقم 288.

العلبة 33، السجل رقم 322.

العلبة 33، السجل رقم 325.

العلبة 33، السجل رقم 327.

العلبة 33، السجل رقم 328.

العلبة 34، السجل رقم 329.

الأرشيف الوطني الجزائري، وثائق مهمة دفتري: مهمة دفتري، حكم 609، بتاريخ 978هـ.

ب. المصادر والمراجع :

1. ابن خلدون، عبد الرحمان، (2004) ، المقدمة، ج2، دمشق: دار البلخي.

2. ألتر، عزيز سامح،(1989)، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة محمود علي عامر، بيروت: دار النهضة العربية.

3. بركات، مصطفى، (2000)، الألقاب والوظائف العثمانية، القاهرة: دار غريب.

4. بن حموش، مصطفى، (2010)، مساجد مدينة الجزائر وزواياها وأضرحتها في العهد العثماني من خلال مخطوط دوفوليكس والوثائق العثمانية، الجزائر: دار الأمة.

5. بوحمشوش، نعيمة، (2007)، مؤسسة أوقاف الجامع الأعظم بمدينة الجزائر، تنسيق عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

6. ريمون، أندريه، (1991)، المدن العربية الكبرى في العصر العثماني، ترجمة: لطيف فرج، القاهرة: دار الفكر للدراسات.

7. زهرة، زكية، (2007)، أوقاف مؤسسة سبل الخيرات، تنسيق عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

8. سعد الله، أبو القاسم، (1998)، تاريخ الجزائر الثقافي، ج1، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

9. سعيدوني، ناصر الدين، (2001) دراسات في الملكية والوقف والجباية في الفترة الحديثة، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

10. سعيدوني، ناصر الدين، (2008)، ورقات جزائرية ، ط2، الجزائر: دار البصائر.

11. مروش، المنور، (2009)،دراسات في تاريخ الجزائر الحديث: العملة .الأسعار. والمداخل، ج1، الجزائر:دار القصبة..

12. بوغدادة، الأمير،(2008)، المؤسسات في الجزائر أواخر العهد العثماني (القضاء أنموذجا)، رسالة ماجستير غير منشورة في تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة.

13. حمصي، لطيفة، (2012)، المجتمع والسلطة القضائية المجلس العلمي بالجامع الأعظم بمدينة الجزائر 1122-1246هـ/ 1710- 1830م أنموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة في التاريخ، جامعة الجزائر، الجزائر.

14. غطاس، عائشة، (2001)، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700- 1830 مقاربة اجتماعية اقتصادية، ج1، أطروحة دكتوراه غير منشورة في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، الجزائر.

15. الزركلي، خليل الدين، (2002)، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ج2، ط15، بيروت: دار العلم للملايين.

16. زناتي، أنور محمود، (2011)، معجم مصطلحات التاريخ والحضارة الإسلامية، عمان: دار زهران.

17. HAEDO, (DIEGO DE), (Sans date) Topographie et histoire générale d'Alger, tr. de l'espagnol par Dr. Monnereau et A. Berbrugger.

18. ROZET, M, (1833), Voyage dans la régence d'Alger, T3, Paris: Arthus Bertrand.

19. TASSY, LAUGIER DE, (1725), Histoire du Royaume d'Alger, Amsterdam: Henri du Sauzet .

20. DEVOULX, ALBERT, (1869), les édifices religieux de l'ancien Alger, in R.A. N°13, p. p 21- 35.